الامكان لانها فرع الاحتياج الى المؤثر والاحتياج ليس
فرع الامكان وهو لا يعرض للبسيط لانه كيفية عارضة
لنسبة لا يتصور الا بين اثنين والبسيط لا اثنينية
فيه فلا يتصور عروضه له ولا خفاء في انه كما لا تحقق
الاثنينية بين البسيط ونفسه كذلك لا تحقق من
بين المركب ونفسه وما في المركب من التعدد
باعتبار الاجزاء لا يجدي نفعا في تحقق الاثنينية
اللازم للمجعولية على التغير المذكور فلا انطباق
لما ذكر على القول بالفرق بين الماهية المركبة
والبسيطة فصح المجعولية بالمعنى المزبور وانظر
ان التغير المذكور لقول من انكر المجعولية خاصة
فلا يتعدى الى قول المخالف القائل بها كما هو
المفهوم من كلام الفاضل الطوسي في تلخيص المحصل
فعلى هذا لا يكون محل الخلاف محررا قوله
لما ذكره المصنف اراد به ما ذكره في حكمة العين بقوله لان
الانسانية لو كانت بجعل جاعل للزم من الشك
في وجوده الشك في كون الانسانية انسانية

وقال

وقال الشارح كما يلزم من الشك في موجد الماهية
الشك في وجودها والتالي لانا نشك في كون زيد انسانا
انسانية مع شكنا في وجود الفاعل وفيه نظر
لان اللازم على تقدير كون الانسانية بجعل جاعل
الشك في صدور الانسانية عن الفاعل عند الشك
في وجوده لا الشك في كون الانسانية انسانية
الى هنا كلامه ومن ههنا تبين انه لا وجه لتعليل
حقيقة القول بعدم مجعولية الماهية بما ذكره المصنف
لانه ظاهر البطلان فلا يصلح ان يكون مستند المحق
قوله ولان ذلك معنى لا يعقل صحته الخ هذا
قريب من التصحيح بما قدمناه من ان التغير المذكور
لا ينتظم احد القولين قوله وفسر اخرون
بان اثر الفاعل الخ وتفصيل هذا ما ذكره الفاضل المذكور
في اكواشي المزبورة بقوله واعلم انه قد يحصل
من الشمس اثر في مقابلها في الخارج البتة فالماهية
هل هي كذلك بالنسبة الى الفاعل ام لا فيه خلاف فقد ذهب
المحققون الى انها ليست بمجعولة بجعل جاعل واثروا القول بانها مجعولة بجعل جاعل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)